

ملتقى التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي

أشكر السادة القائمين على تنظيم "ملتقى التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي" على دعوتهم لي لإلقاء كلمة في حفل افتتاح هذا الملتقى .

إن إنعقاد هذا الملتقى تحت الرعاية السامية لصاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، يعد تكريماً لهذا الملتقى ، وتأكيداً لرغبة سموه رعاه الله في الإعداد الجيد والمثمر لإستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت ، والتي تمثلت مرحلتها التنفيذية الأولى في إصدار مرسوم أميري، في ديسمبر عام 1991، بإنشاء لجنة تقوم على هذا الأمر .

إن سعي اللجنة الإستشارية العليا للعمل على إستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت ، وما بذلته من جهد في سبيل إعداد هذا الملتقى ، ليعد عملاً مبروراً في سياق أعمالها الخيرة نحو تحقيق غاية كريمة أولاهها بها المرسوم الأميري الصادر بإنشائها ، وهي وضع خطة لتهيئة الأجواء لإستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت ، مع مراعاة واقع البلاد ومصالحها. فلها الشكر على ما قدّمت ونقدّم في سبيل تحقيق الغرض وبلوغ القصد بعون من الله تعالى وتوفيقه.

وأقدم بتحية مودة وتقدير للأخوة الماليزيين الذين حضروا للمشاركة في أعمال هذا الملتقى ، بتقديم معارفهم وخبراتهم عن تجربة ماليزيا في العمل المصرفي الإسلامي.

ولا شك في أنها تجربة ثرية بالخبرة والمعرفة، وتستحق أن نقف عندها للدرس والإستفادة ، وأن نصغي بتأمل وتفكير لما سيقدمه أصحاب هذه التجربة من أوراق دراسة وبحث تستقصي معالم التجربة وحظها الوافر من النجاح إن شاء الله.

في هذا الزمان الذي يُعتبر فيه التقدم الإقتصادي هو الأساس المتين لنهضة أي أمة وقوتها ، يكون العمل على تشييد نظام إقتصادي إسلامي أمراً مهماً . وقد سبق إلى بيان بعض معالم هذا النظام مجتهدون نابهون من مفكري الأمة الإسلامية ، أمثال إبن خلدون في مقدّمته الشهيرة التي ضمّنها الأسس السليمة للدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، وأبو يوسف في كتابه الخراج الذي بيّن فيه أسس ومبادئ المالية العامة . وبحث الفقهاء المسلمون السابقون أحكام عقود المعاملات التي كانت تجري في عصورهم كالبيع والشراكة والإجارة والمزارعة والرهن والقرض والوديعة، وغير ذلك من صنوف المعاملات التي كانت تقوم عليها الحياة الإقتصادية آنذاك.

وفي عصرنا الحاضر تنوّعت الأنشطة الإقتصادية وتعدّدت سبلها وأشكال المؤسسات القائمة على تسييرها ، وأصبحت السمة الغالبة للإقتصاد المعاصر أنه يركّز في حركته على الإئتمان المصرفي ، وصارت للبنوك أهميتها الكبيرة في البنيان الإقتصادي.

وعليه، فإنه من الأهمية بمكان أن يكون النظام المصرفي الإسلامي المنشود تطبيقه في الدول الإسلامية قائماً على أسس سليمة وواضحة تُحدّد إطاره ومضمونه وأساليبه عملـه، وذلك لكي يستطيع النظام

المصرفي الإسلامي أن ينهض بمهمته على خير وجه في خدمة قضايا التنمية والتقدم في إقتصادات الدول الإسلامية .

من جانب آخر ، لا يجوز أن تكون العاطفة الدينية بديلاً عن العمل بجوهر الدين ومنهجه في شؤون الدنيا ، وهو الأخذ بالأسباب دائماً . وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " **إعقلها وتوكل** " خير مؤيد لما نقول .

ولذلك فإنه يلزم أن يقوم فقهاء ومتخصصون في النواحي المالية والمصرفية والشرعية بصياغة نظام للبنك الإسلامي ، يأخذ في الاعتبار البيئة القانونية والتنظيمية والإقتصادية والإجتماعية للدولة التي يُؤسس فيها البنك الإسلامي . إذ أنه كما ذكر الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ليس من المتوقع أن يصلح نموذج واحد للبنوك الإسلامية للبيئة القانونية والتنظيمية والإقتصادية والإجتماعية لسائر الدول .

وفي رأينا أنه ينبغي أن يتضمن نظام البنك الإسلامي ، من بين عدة أمور ، الأمور الأساسية الآتية:

1. تعريف محدّد وواضح للبنك الإسلامي .
2. الشكل المؤسسي الذي يأخذه البنك الإسلامي .
3. وسائل حصول البنك الإسلامي على الأموال : حسابات جارية ، حسابات توفير ، ودائع إستثمارية لأجل محدّد ، ودائع إستثمارية لأجل غير محدّد ، ودائع إستثمارية لغرض معين ، ودائع إستثمارية غير محدّدة الغرض .
4. صور توظيف وإستثمار البنك الإسلامي لما لديه من أموال في شتى العقود ووجوه الإستثمار التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .
5. كيفية توزيع البنك الإسلامي للأرباح بين المساهمين والمودعين ، وبين الفئات والأنواع المختلفة من الودائع .
6. الأسس والمعايير التي ينبغي الأخذ بها لقياس ملاءة البنك الإسلامي .
7. الأسس والمعايير التي ينبغي الأخذ بها لقياس سيولة البنك الإسلامي .
8. أنواع الخدمات المصرفية التي يمكن للبنك الإسلامي أن يقدّمها لعملائه غير توظيف وإستثمار الأموال .
9. أسس وقواعد تصفية البنك الإسلامي ، إذا لزم الأمر .

وإلى جانب هذه الأمور ، هناك قضايا تشغيلية يتوجّب أن تُحدّد البنوك الإسلامية منهجها بشأنها، وهي - على سبيل المثال - علاقة البنك الإسلامي في تعاملاته المالية مع البنوك التقليدية الأخرى في داخل الدولة التي

يعمل فيها البنك الإسلامي وفي خارجها ، وعلاقته مع السلطة النقدية المركزية في الدولة إذا ما لجأ إليها طلباً لتسهيلات إئتمانية لدعم سيولته أو ملاءته.

كذلك فإنه من القضايا التي تطرح في مجال عمل البنوك الإسلامية ، ضرورة وأهمية بحث هذه البنوك لكيفية تعاملها في الأوراق المالية ، وخاصة السندات والمشتقات المالية ، بصور لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، حتى تكون لدى البنوك الإسلامية أدوات استثمارية لها تداول في الأسواق النقدية والمالية، وتستطيع البنوك الإسلامية تسهيلها عند الحاجة.

وإنه لغني عن البيان ضرورة خضوع البنوك الإسلامية لرقابة البنوك المركزية في دولها . وعلى البنوك المركزية أن تقوم بصياغة أساليب وطرق للرقابة تتفق مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية ، وتساعد هذه البنوك على أداء رسالتها.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هناك الآن في دولة الكويت ثلاث شركات استثمار تزاوّل أنشطتها في استثمار الأموال لحسابها ولحساب عملائها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولديها هيئات رقابة شرعية للتأكد من عدم مخالفة أي نشاط لأحكام الشريعة.

وبمقتضى قرار وزاري معمول به بشأن رقابة بنك الكويت المركزي على شركات الاستثمار، فإن الشركات الثلاث تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي . ولم تحدث للآن مشاكل في الرقابة، أو ثارت قضايا فنية تتعلق بأمور رقابية على نشاط هذه الشركات الذي يتم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

إن تنظيم هذا الملتقى ، من الجانب الكويتي ، من جانب اللجنة الإستشارية العليا للعمل على إستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت وبالتعاون مع بنك الكويت المركزي ، وبمشاركة مع إخوة ماليزيين لديهم ممارسة وإهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي ، لهو دليل على وجود الرغبة العامة في إفراح المجال أمام مزاولة نشاط مصرفي إسلامي في دولة الكويت ، يلبي حاجة لدى جمهور من عملاء البنوك ممن يرغبون في مزاولة أعمالهم المصرفية لدى بنوك تمارس نشاطها بدقة وإلتزام طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وذلك إلى جانب البنوك القائمة في الدولة، والتي تمارس نشاطها المصرفي التقليدي.

ولا نرى أنه من السليم، سواء من ناحية الرقابة أو من ناحية الإلتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية، أن تقوم وحدة مصرفية بمزاولة نشاط مصرفي إسلامي إلى جانب نشاط مصرفي تقليدي في آن واحد، إذ كيف يتسنى الفصل بين الأموال الخاصة بكل نوع من النشاط. والقول بإمكانية ذلك فيه تبسيط للأمور يصل إلى حد الإخلال بسلامة وانضباط النشاط المصرفي الإسلامي في داخل الوحدة ذات النشاط المصرفي المشترك.

إن العمل على تأسيس بنوك إسلامية في دولة الكويت، إلى جانب البنوك التقليدية، يتطلب بذل العناية في إعداد تشريع بنظام البنك الإسلامي، يشتمل على تقنين الأمور التي سبقت الإشارة إليها، والتي تحدّد في مجملها إطار عمل البنك الإسلامي، مع الأخذ في الإعتبار القوانين المعمول بها في دولة الكويت، وما قد يوجد في هذه القوانين من أحكام تتطلب طبيعة نشاط البنك الإسلامي إستثناءه منها.

وجدير بالذكر أن إعداد هذا التشريع ليس بالأمر الصعب إذا ما تهيأ له فريق عمل ممّن لديهم الخبرة في أعمال البنوك، والمعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية التي تصون هذه الأعمال من أية حرمة ، وعلى الله قصد السبيل .
